S U D A N
PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS
305 East 47th Street • New York, N.Y. 10017 • Tel: (212) 573-6033 • Fax: (212) 573-6160

بيان

المستشار/ خالد محمد عثمان

أمام

الجولة الخامسة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن أجندة التنمية المستدامة لما بعد العام ٢٠١٥م

نيويورك : ١٨ - ٢٢ مايو ٢٠١٥م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيدان الميسران المشتركان ،،،

أود أن أتقدم إليكما بالشكر والتقدير على ورقة النقاش بشأن المتابعة والمراجعة لأجندة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥م، ويضم وفدي صوته لبيان جنوب افريقيا، ونيجيريا، وتونس، وبنين نيابةً عن مجموعة الـ٧٧ والصين، والمجموعة الأفريقية، ومجموعة الدول العربية، ومجموعة الدول الأقل نمواً على التوالي، ويود وفدي أن يؤكد على بعض النقاط بصفته الوطنية.

أولاً: نؤكد على الأهمية القصوى لعملية المتابعة والمراجعة في تطبيق أجندة التنمية المستدامة من حيث متابعة التقدم في التطبيق والتعرف على التحديات ومعالجتها ومتابعة الإلتزامات بتوفير وسائل التنفيذ المالية وغير المالية ومتابعة التزامات نظام الأمم المتحدة الإنمائي في مساعدة الدول وخاصةً النامية منها في تطبيق الأجندة.

ثانيا: لابد من وجود آلية للمتابعة والمراجعة فاعلة وشاملة وشفافة مملوكة لكل الدول وقد أقرّت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (Rio+20) المنتدى السياسي رفيع المستوى (HLPF) كآلية للمتابعة والمراجعة وقد تم التأكيد على ذلك من خلال اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 67/290 ونتطلع إلى العمل على تقوية طرائق وأساليب عمل المنتدى لتمكينه من القيام بدوره المطلوب في المتابعة والمراجعة.

ثالثاً: المنتدى السياسي رفيع المستوى يجب أن يتلقى تقارير بشأن تنفيذ مخرجات مؤتمرات الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بما في ذلك عمل اللجنة الحكومية الدولية المقترحة لمتابعة مخرجات مؤتمر تمويل التنمية في أديس أبابا حتى يتمكن من توفير إطار شامل لمتابعة تطبيق الأجندة التنموية.

رابعاً: لابد أن تتمتع آلية المتابعة بالمرونة وأن تتمكن من متابعة الأهداف الـ١٧ والغايات الـ١٦٩ بطريقة متوازنة بما في ذلك الهدف ١٧ وتأخذ في الإعتبار تباين مستويات التنمية في كل بلد وإقليم وتركز على توفير الدعم اللازم بما في ذلك بناء القدرات ونقل التكنلوجيا والتجارة بجانب تقديم المشورة بشأن السياسيات وتبادل الخبرات مع التأكيد على أنه لا يُمكن تعميم طريقة واحدة على كل الدول.

خامساً: على المستوى الوطني تكون آلية المراجعة طوعية، تؤكد على الملكية الوطنية مع التأكيد على احترام سيادة الدول وأولوياتها في التنمية ودورها المحوري في قيادة التنمية حسب خططها الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة.

سادساً: ضرورة دعم الأجهزة الأحصائية الوطنية وبناء قدراتها وتعزيز مواردها للقيام بدورها في توفير المعلومات والمساعدة في اعداد التقارير ونتطلع إلى دور ايجابي لوكالات الأمم المتحدة المعنية في هذا الصدد ومن بينها لجنة الأمم المتحدة للإحصاء.

سابعاً: على المستوى الإقليمي يرى وفدي أن يترك للأجهزة الإقليمية الاستفادة من الموجهات والمبادئ المتعلقة بالمتابعة والمراجعة على المستوى العالمي في تفعيل آليات المتابعة على المستوى الإقليمي وفقاً لأولويات كل أقليم.

ثامناً: عند إعمال آليات المتابعة على المستوى العالمي يجب أن تتكامل التقارير طوعياً من المستوى الوطني إلى الإقليمي لتوفير أفضل المعلومات بشأن التحديات وأفضل الممارسات والتعرف على التقدم المحرز وتقديم الدعم على مستوى السياسات وتوفير وسائل التنفيذ بالتعاون مع كل الشركاء المعنيين.

شكراً السيد الرئيس،،،